رهانات الجودة في التعليم العالي (قراءة في كتاب التعليم العالي في أفق ٢٠٣٠)

مـــــــــكي سعدالله*

جامعة تبسه، الجزائر

استُلم بتاريخ: ٢٠١٤/٦/١٨ عُدل بتاريخ: ٢٠١٥/٠٣/٣١ قُبل بتاريخ: ٢٠١٥/٤/٣

المستخلص: تحظى جودة التعليم العالي باهتمام كبير في معظم دول العالم، باعتبارها إحدى الركائز الأساسية لنموذج الإدارة الناجحة والتي يرتبط نجاحها ونجاعتها بالتنمية البشرية. وبناء على الرؤى المستقبلية، تسعى الدول المتقدمة إلى وضع استراتيجيات لضمان الجودة في التعليم العالي، ومن المنظمات المستقلة والمهتمة بهذا الحقل منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) وهي منظمة تضم ثلاثين دولة من أقوى دول العالم وأغناها. أصدرت المنظمة في إطار اهتمامها بقضايا واستراتيجيات ضمان الجودة في التعليم العالي، دراسة علمية أكاديمية موسومة ب (التعليم العالي في آفاق ٢٠٣٠) في جزأين: الجزء الأول بعنوان "الديموغرافية" والثاني "العولمة". في القسم الأول تناول الباحثون تحديات النموالديموغرافي وانعكاساته سلبيا وإيجابيا على التعليم العالي. أما الجزء الثاني فخصص "للعولمة" وآثارها على الجودة، من حيث مستقبل التعليم العالي في ظل الاستثمار الخاص وترتيب الجامعات وهجرة الأدمغة. وفي هذه الدراسة يتعرض لأهم المحطات والأفكار الواردة في الكتاب بجزأيه، في محاولة لإثارة الاهتمام في العالم العربي حول مستقبل الجودة وضمانها في التعليم العالي.

كلمات مفتاحية: ضمان الجودة، التعليم العالي، الديموغرافيا، العولمة، منظمة OCDE.

The Challenges of Quality in Higher Education: Reviewed Book of Higher Education on the Horizon of 2030, by OCDE

Mekki Saadallah*
Tebessa University, Algeria

Abstract: Most of the developed countries in the world care about quality and the guarantee of education because it is considered as the basic pillars of the efficacious human development. In light of the basic transformations of the higher education, the organization for economic cooperation and development (OECD) has issued a book in two parts entitled "Higher Education in 2030". The first part treats the theme of "demography" and its impact on the future of the higher education in the context of two major indices; the aging of the European society and the growing of the ethnic diversity emerging from the regulated and illegal immigration. In the second part, the researchers expose the phenomenon of "Globalization", its manifestations and its effects on the higher education, especially those which are attached to private investments; to the establishment of the private universities; to the internationalization of the higher education and to its overtaking of the national and continental borders. The search presents the most important ideas and themes contained in the book for stimulating the interest about the future of the quality in the higher education and clarifying the approaches reached by the global research to improve the quality of training.

Keywords: Quality assurance, higher education, demography, globalisation, organisation.

*saadallah_58@ yahoo.fr

تدرك دول أوروبا الغربية وغيرها من دول العالم المنتمية إلى منظمة (OCDE) الفجوة الفارقة بين منظومتها البحثية في التعليم العالي، وتلك المجسدة والمنجزة في الولايات المتحدة واليابان والصين.

تعود الإرهاصات الأولى لنشأة منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE إلى سنة ١٩٤٨ حين قررت مجموعة من الدول، إنشاء تكتل اقتصادي يتحمل تسيير أموال ومساعدات، الولايات المتحدة الأمريكية من خلال مشروع مارشال (Marshall, 1880-1959) الذي يهدف إلى إعادة بناء اقتصاديات الدول الأوروبية المنهارة بعد الحرب العالمية الثانية. في حين يرتبط الميلاد الرسمي بسنة ١٩٦٠ عندما تشجعت ثماني عشرة دولة (١٨) أوروبية على إنشاء منظمة تكرس التنمية العالمية وتؤسس لدراسات استشرافية مستقبلية رائدة تكون أرضية لتطوير القارة الأوروبية والخروج بها من نفق التخلف وآثار الحربين العالميتين.

ونظرا للفاعلية والمردود العلمي والجاهزية في إعداد الرؤى المستقبلية لم تتأخر الولايات المتحدة الأمريكية وكندا في الانضمام إلى المنظمة، وأمضيا إتفاقية الإنتماء بتاريخ ١٤ ديسمبر ١٩٦٠، ثم توالت الانتماءات وطلبات العضوية ابتداءً من اليابان سنة ١٩٦٤ حتى بلغ عدد الدول دائمة العضوية أربع وثلاثين (٣٤) دولة، تسعى كلها للوصول إلى غاية جوهرية ترفعها المنظمة في ديباجتها، تحقيق الرفاهية الإقتصادية والإجتماعية من خلال سياسات أفضل لحياة فاضلة.

وتحتل الدول المنتمية إلى منظمة الريادة العالمية من حيث التطور الإقتصادي والإجتماعي والسياسي.

وهذه الدول هي: ألمانيا – استراليا – النمسا – بلجيكا – كندا – الشيلي – كوريا – الدانمارك – اسبانيا – استونيا – الولايات المتحدة الأمريكية – فلنداه – فرنسا – اليونان – المجر – ايرلندا – أيسلندا – إسرائيل – ايطاليا – اليابان – الليكسمبورغ – المكسيك – النرويج – زيلندا الجديدة – هولندا – بولونيا – البرتغال – جمهورية سلوفاكيا – جمهورية التشيك – المملكة المتحدة – سلوفينيا – السويد – سويسرا – تركيا.

وتتعاون المنظمة مع دول غير منتمية كالصين واندونيسيا والبرازيل والهند، واستطاعت هذه الدول بفضل الشراكة الانتقال من مرحلة الاقتصاد المهمش المستهلك والمكانة السياسية الثانوية إلى إدراك درجة الاقتصاد المنتج المهيمن على الأسواق العالمية بالإضافة إلى التأثير السياسي في القضايا العالمية.

تجري اليوم مفاوضات جدية مع دول الكتلة الشرقية قصد استقطابها والاستفادة من خبراتها من خلال دعوتها إلى الانتماء، وقد استجابت حكومات كثيرة لهذه الدعوات.

بلغت ميزانية المنظمة سنة ٢٠١٤، ٣٥٧ مليون يورو، من مساهمات الدول دائمة العضوية، حيث يتم احتساب المساهمات الوطنية باستخدام صيغة تأخذ بعين الاعتبار حجم اقتصاد كل بلد، وتعد الولايات المتحدة اكبر المساهمين بنسبة ٢٢% تليها اليابان. وتمثل المنظمة بأعضائها نسبة ٨٠% من المبادلات والاستثمارات الدولية.

تعالج المنظمة من الناحية الأكاديمية أهمّ القضايا والموضوعات التي ترتبط وتتعلق بتطوير الحياة الإقتصادية والإجتماعية بهدف الوصول إلى نتائج تضمن السعادة والإستقرار من خلال تطوير برامج الإستثمار المعرفي المرتكز على راس المال البشري.

ولتحقيق الغايات والأهداف تمّ إنشاء مجموعة من المديريات تتكفل بانجاز دراسات ميدانية ونظرية موزعة كما يأتي:

١. مديرية التعاون من اجل التنمية.
٢. مديرية التبادل والزراعة.
٣. مديرية القضايا الاقتصادية.

٤. مديرية التربية والكفاءات.
٥. مديرية التشغيل والعمل والقضايا الإقتصادية.
٦. مركز ريادة الأعمال والشركات الصغيرة والمتوسطة والتنمية المحلية.
٧. مديرية البيئة.
٨. مديرية القضايا المالية والمؤسسات.
٩. مركز السياسات والإدارة الجبائية.
١٠. مديرية الإحصاء.
١١. مديرية العلوم والتكنولوجيا والإبداع.
١٢. مديرية الإدارة العمومية والتنمية الإقليمية.

يثير إنتباه الباحث أهمية كل المديريات واتصالها بمصالح الأمم وانشغالات سكانها تحقيقا للسعادة البشرية، وإيلاء القضايا الجوهرية الاهتمام المنطقي مع التركيز على كل ما يتعلق بالإنسان كرأس مال وعضو مركزي/ محوري تتحرك حوله مراكز البحوث والدراسات لتوفر له البيئة والفضاء المناسبين لحياة كريمة.

ومن أهم مديريات المنظمة التي تتقاطع مع البحث، مديرية التربية والكفاءات، فهي مديرية مركزية تتابع باستمرار على انجاز البحوث المرتبطة بالتربية والتعليم، باعتبارهما دعائم كل تنمية بشرية وكل تقدم تكنولوجي.

ولأجل تكوين مجتمع المعرفة ترصد المنظمة ميزانية ضخمة لإعداد مشاريع بحثية تتعلق بالفاعلية التعليمية وتنويع طرائق التدريس والتقويم، كما تشجع وتستقطب أبرز الباحثين في الحقل التربوي لتقديم رؤاهم وتجاربهم لإعداد معلم ومتعلم الألفية الجديدة. وتسعى المنظمة من خلال مديرية التعليم إلى خلق انساق جديدة تمكن من تكيف التعليم مع المتغيرات الدولية سواء ما تعلق بتكنولوجيا المعرفة ولاتصال أو مع ما ارتبط بالتنوع العرقي والثقافي في زمن العولمة.

وتعد مكتبة مديرية التعليم والكفاءات من أثرى المكتبات من حيث المضامين العلمية والقيمة الأكاديمية لاعتمادها على إحصاءات دقيقة واستخدامها لأكثر المناهج نجاعةً وموضوعيةً. أما التيمات المعالجة فهي من إفرازات الواقع التربوي لدول المنظمة في تفاعله المتغيرات الدولية وثقافة العولمة. ومن المحاور المعروضة للبحث والمعالجة قضايا:

- إدارة أنظمة التعليم المركبة.
- استراتيجيات التجديد والتكوين في التعليم.
- التربية والرقي الاجتماعي.
- البيئات البيداغوجية المبتكرة.
- البيداغوجيا الجديدة والتعليم الفعال.

وتصدر المنظمة سنويا بانوراما (سلسلة من الدراسات النوعية التقييمية) تطرح فيها آخر الأبحاث في حقل العمل التربوي وما يتعلق بتطويره وفاعليته. ويعالج الباحثون في المركز أهمّ الموضوعات الأكثر جرأة وإثارة كقضايا التقويم وتعليم الكبار والتعليم الراقي، عالي الجودة وقضايا التنوع اللغوي والعرقي وأثرهما على التعليم والهوية. بالإضافة إلى مسائل متعلقة بمستقبل التعليم العابر للقارات ومدرسة الغد ومستقبل الجامعات في ظل ارتفاع النفقات.

وتفرع عن مديرية التعليم والكفاءات مركز علمي مختص في البحث والإبتكار التربوي، رسالته البحث عن الجديد والمبتكر. هو مركز البحث والابتكار في التعليم (centre derecherche et d'innovation dans l'enseignement) ويرمز له ب (CRIE).

يرسم المركز سياسات التعليم في دول المنظمة ويُؤمّن أبحاثاً نظريةً وتطبيقيةً تعتمد عليها دول المنظمة في الهيكلة والإدارة ورصد وترشيد النفقات، يقول مدير المركز (يجب أن يتجاوز التعليم في القرن الواحد والعشرين حدود التوسّع الكمي، إلى الفعالية والإبداع والإبتكار).

ومن انجازات المركز كتاب: التعليم العالي في أفق ٢٠٣٠ بجزأيه الأول الموسوم بالديموغرافيا والجزء الثاني المُعَنْوَنُ بالعولمة.

ونظراً لقوة التدفق المعرفي وزوال الحواجز الحدودية الجغرافية وتغيُّر خارطة العالم، سارعت الدول الأوروبية الغربية إلى إعادة بناء استراتيجيات وسياسات جديدة بإمكانها الإستجابة والتكيف مع المنظومة العالمية للبحث الجامعي وتحسين وضمان الجودة فيه. دفعت هذه المؤثرات الكثير من الدول إلى مراجعة أنظمتها الجامعية من حيث الهياكل والتأطير والبنية، بما يتوافق مع المنظومة العالمية وروح العولمة. فالجودة مصطلح مرتبط بمستوى الأداء جاء استجابة للتطورات والتغيُّرات الحاصلة في المجتمعات الغربية لمواكبة مجالات العولمة والثورة التقنية وانتشار التعليم العالي الخاص، «فالجودة قسمان تنظيمية على سلّم الهياكل وتكوينية على مستوى الشهادة والمسار» (Grainier, 2009).

ونظراً لارتباط الجامعة بالمجال العلمي وإنتاج المعرفة فهي في تطور وحركية دائمة نحوالتجديد «فالجودة ليست محطة بل هي رحلة، هي مسار لا ينتهي. يكشف في كل محطة عن أوجه جديدة» (Perellon, 2003) أو هي الإنفجار المعرفي الذي أدّى في العقود الأخيرة إلى فتح فجوات وثغرات في مختلف المنظومات، فالتراكم المعرفي بتسارعه وسرعته لم تواكبه فتوحات في الأطر والمناهج والآليات والمفاهيم، وبناءً عليه سارع الباحثون في حقول التعليم العالي إلى إعادة بناء منظومة فكرية ومفاهيمية جديدة لمفردات الجودة في التعليم العالي وتساءلوا حول مفهوم الجودة كفلسفة وثقافة واستراتيجية لتحسين المنتج.

وبهدف تجسيد الفلسفات والرؤى النظرية حول تحسين الأداء الجامعي والبحث العلمي الأكاديمي وخلق مرونة وتوازن بين الشهادات ومتطلبات سوق العمل واحتياجات المجتمع. لجأت الدول الأوروبية إلى «إنشاء المرصد الأوروبي لضمان الجودة الذي يُؤسِّسُ لفضاءٍ جديدٍ بوضع معايير جديدة للتقييم والتقويم» (Darbellay, 2011).

كما تعددت المؤتمرات والملتقيات حول التجديد في التعليم العالي، فتساءل الباحثون في ملتقى جامعة لافال Laval بكندا المنعقد في الفترة الممتدة من ١٨ إلى ٢١ سبتمبر ٢٠٠٢، عن رهانات الجامعة في ظل العولمة (colloque de Laval, 2002) وما هي تحديات التعليم العالي؟ وتساءل الباحثون عن الانعكاسات السلبية للعولمة على الجامعة، مع محاولة فكّ جدلية البحث العلمي الأكاديمي في علاقاته مع الاستثمار التجاري الربحي. وقد قال فرانسوا ترافنا François Travenas (العميد الشرفي لجامعة لافال الكندية) "يجب على الجامعات أن تبقى وفية للقيم الأساسية المتمثلة في حركتي الأفكار والأشخاص... والعولمة تسعى لإنشاء أنماط جديدة للتعاون بين جامعات الشمال والجنوب... وبوضوح نقول إن التعليم العالي لن يكون بأي صفة سلعة أو بضاعة يجب أن تغطيها وترعاها اتفاقات الجات GATT ومنظمة التجارة العالمية OMC" (Colloque de Laval, 2002).

أما البنك العالمي Banque mondiale, (2003) فقدّم مقاربة جديدة لكيفية بناء مجتمعات المعرفة انطلاقاً من أهمية البحث العلمي وباعتبار الجامعة هي مهد الإنتاج الفكري والثقافي والعلمي، وتساءل عن الفجوة الكبيرة بين الدول المتقدمة والنامية حول توفير التعليم للجميع، مبيناً تناقضات العالمين. بين عالم أولٍ يعاني من عجز في رأس المال لتموين مشاريع البحث العالي وعالم ثانٍ لا يولي التعليم العالي الأولوية الإستراتيجية في سياساته.

أما منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) فلم تكتفِ بالدراسات النظرية بل تجاوزت ذلك، فقد أنشأت مرصداً لتطوير التعليم العالي ومتابعة تطوراته ومعوّقاته، وقد أثارت في العديد من الدراسات قضايا جوهرية هامة منها: ظاهرة الجودة ومعادلة الشهادات والإعتراف بها في التعليم العالي، كنوعٍ من التحدي العالمي، يجعل الدول تختلف في تقييم الشهادات التعليمية لاعتبارات في حالات كثيرة لا علاقة لها بالبحث الجامعي (OCDE, 2004).

وأثرت المنظمة (OCDE) رصيدها في إطار تطوير أنظمة التعليم العالي بإنشاء مركز

البحث والإبتكار في التعليم (CERI) والذي أصدر إلى غاية اليوم سلسلة من الدراسات الأكاديمية، منها ما يتعلق بالتعليم الجامعي العالي وعلاقاته مع التنمية المحلية والتي طرحت فيها المنظمة مقاربات حول كيفيات استفادة المناطق الجهوية من البحوث العلمية المنجزة في الجامعات (OCDE, 1999) كما تناولت المنظمة علاقة المناطق الجهوية في إنتاج المعرفة وكيفية تصديرها إلى العالم (OCDE, 2007) وفي إطار عولمة التعليم العالي وانتقال المحتوي العالي من المحلية إلى العالمية. دَرَسَتْ المنظمة مفهوم انتقال التعليم العالي إلى العالمية وتجاوزه الحدود الإقليمية، بإقامة فروع ومراكز لأشهر الجامعات في دول أخرى، وما يتيحه هذا الانتقال والتصدير من فائدة تجارية للدول المصدرة، وفوائد مختلفة للدول المستقبلة من رفعٍ للمستوى وبعثٍ لروح المنافسة وغيرها من المنافع (OCDE, 2004).

وتجاوزت المنظمة ومراكز بحوثها العلاقات التنظيرية للتعليم العالي، إلى اعتبار البحث العلمي داعم للتنمية وآلية من آليات الإنتاج التي تنتج فرص السعادة والرفاهية للإنسان (OCDE, 2008).

كما دعت المنظمة إلى ضرورة استخدام التكوين الرقمي في إطار عملية توسيع التعليم الالكتروني بما يقدمه من خدمات للطلبة كاختصار المسافات وتقليص التكاليف وتنوع مصادر التوثيق (OCDE, 2005).

لا يمكن بأي حال من الأحوال مسحُ أوجردُ جميع الكتب والدراسات المتعلقة بالتعليم العالي في أوروبا، فبيبليوغرافيا التعليم العالي وجودته ثرية جدا، حيث لا يمكن رصد جميع الدراسات، وقد اكتفى البحث بمسح وجرد أهم المقاربات الفرنسية لتطوير أنظمة التعليم العالي في دول منظمة (OCDE) التي جعلت من البحث الجامعي رهاناً للتقدم والتطور ووسيلةً من أهمِّ وسائل تحسين الظروف المعيشية للمواطن.

وتتساءل الدراسة متى تتحول الهياكل العربية المخصصة للجودة في التعليم العالي من الجمود إلى الحركية؟ بإنجاز مشاريع تُجَسِّدُ رهانات التعليم العالي في العالم العربي.

أهمية الدراسة

ترقى هذه الدراسة من حيث الأهمية إلى توضيح أهم المقاربات النظرية والتطبيقية التي توصلت إليها الدول المتقدمة المنتمية إلى منظمة (OCDE) التي تهدف إلى تحسين التكوين الجامعي، من خلال الإطلاع على أهم التجارب العالمية والدراسات الحديثة في إطار نظرية ضمان الجودة في التعليم العالي، الذي يعتبر قاطرة التنمية والإنتاجية.

إن تحسين الجودة وضمانها في التعليم العالي أضحى حتمية دولية، بعد فتوحات العولمة التي جعلت التعليم استثماراً منتجاً. (إن التحولات الإجتماعية والإقتصادية هي التي ساهمت في تثبيت خطاب الجودة) (Jean É., 2012).

وتكتسب الدراسة أهميتها من حيث أنها تجيب عن الإشكالات الآتية:

١. ظاهرة شيخوخة المجتمع الأوروبي وانعكاسات الظاهرة على التعليم العالي.
٢. الهجرة ورهانات التحاق أبناء المهاجرين بالتعليم العالي وتأثير ذلك على البنية الطلابية والهوية والخصوصية الثقافية.
٣. التجديد في المهن الجامعية وتحديات القرن الواحد والعشرين.
٤. تأثير اللامساواة بين الجنسين على مستقبل التعليم العالي.
٥. تبيان أهمِّ المقاربات لتطوير الجودة في التعليم العالي وضرورة توحيد المعايير الدولية.
٦. خلق آليات جديدة لتمويل وتغطية نفقات التعليم العالي.

أما مُحدّدات الدراسة فهي تغطي بجزأيها الأول (الديموغرافيا) والثاني (العولمة) لمنطقة الدول المنتمية إلى منظمة (OCDE) ويغلب على هذه الدول القوة الإقتصادية والسياسية واعتماد اقتصاد السوق وتحرير

المبادرات، وشعورها وإيمانها برهانات الجودة في التعليم العالي وآليات تطويره، حيث تتنافس فيما بينها وتتطلع إلى أحدث الدراسات وأعمقها قصد الإستفادة من التجارب والخبرات، وترصد ميزانيات ضخمة وأرصدة مالية كبيرة للإستفادة من الخبرات العالمية في التأطير، وتعقد مئات المؤتمرات والملتقيات سنويا لتوفير فرص الاحتكاك العلمي وتشجيع المنشورات (Beaucher, 2012)«في دول منظمة OCDE الإستثمار في القيم غير المادية، التي تشكل قاعدة للمعرفة، من بحث وتنمية يساوي أويفوق الإستثمار المخصص للمعدات المادية» (Banquemondiale, 2003).

منهج الدراسة

١. تولي دوائر البحث في الجودة وتطوير البرامج التعليمية العناية البالغة لإصدارات منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية عامة، ومركز البحث والإبتكار في التعليم خاصة. لارتباط حركة التعليم والتكوين بمجالات التقنية وسوق العمل. ويعتبر كتاب الجودة في التعليم العالي في جزأيه الأول والثاني من أقوى الدراسات وأهَمّها بفضل التحليل العميق والمنهج العلمي الأصيل الذي يعتمد على أدَقّ الإحصاءات من المصادر الأكثر موثوقية. التعليم العالي في أفق ٢٠٣٠، الجزء الأول، الديموغرافي، صدر الكتاب باللغة الفرنسية سنة ٢٠٠٨ في باريس عن منشورات مركز البحث والابتكار في التعليم CRIE إحدى أَهمّ الدوائر البحثية لمنظمة التنمية والتعاون الإقتصادية. يتوزع الكتاب على إحدى عشر فصلا، بصفحات تبلغ ٣٣٠ صفحة من الحجم المتوسط. تناول الكتاب في محوره الأساسي إشكالية التركيبة السكانية لدول المنظمة في ظل المتغيرات الدولية والإقليمية ومن أكبر التحديات تلك المتعلقة بشيخوخة المجتمع الأوروبي وتناقص الإنجاب وعدد المواليد. ويقابل هذا ظاهرة الهجرة بكل محمولاتها العددية والثقافية والاجتماعية، التي تنعكس على التركيبة الطلابية وهيئات التدريس والتأطير. قدمت الباحثة بربرا اشنغر Barbara Ischinger (مديرة التعليم بالمركز) للكتاب بمقدمةٍ وضّحَتْ فيها رهانات وتحديات مستقبل التعليم العالي في ظل المتغيرات العالمية والديموغرافية.

٢. في حين يقع الجزء الثاني الموسوم بالعولمة في ٤١٨ صفحة موزعة على إحدى عشر فصلا أيضاً وصادر عن المركز نفسه، سنة ٢٠١١ وقدّمت مديرة التعليم بالمركز بربرا اشنغر للكتاب موضّحة بعض الأفكار والقضايا ومنها أن العالم أصبح متكاملا ولا مكان للعزلة فيه، بالإضافة إلى إثارة إشكالية الإفتقار إلى نموذج عالمي لعولمة التعليم العالي.

يعرض الباحثون في دراساتهم أهمّ الأنظمة الحديثة للتعليم العالي في العالم، وكل ما تعلق بضمان الجودة والاستثمار الخاص والتدويل وغيرها.

انتهج الباحث في عرض الكتاب بقسميه الأول والثاني المنهج الوصفي في مسح المضامين والمقاربات، معتمدا على آليات التحليل والنقد.

الجزء الاول

التعليم العالي في أفق ٢٠٣٠، الجزء الأول الديموغرافيا

L'enseignement supérieur à l'horizon 2030, volume 1: démographie

توزعت فصول الكتاب على المحاور الآتية:

الفصل الأول:التوقعات الديموغرافية على المدى البعيد، هل هي ممكنة؟ بقلم "هرفي لوبرا" HERVE LE BRAS (مدير الدراسات بالمعهد الوطني للدراسات الديموغرافية (INED) حيث تساءل عن إمكانية ومصداقية التوقعات الديموغرافية على المدى البعيد؟ موضحا

التناقضات بين نسب الإنجاب المرتفعة في الدول النامية وشيخوخة المجتمعات الصناعية، والمخاطر المحدقة بأوروبا فيما يتعلق بالهجرة، وما يترتب على ذلك من ارتفاع عدد الطلبة الأجانب في الجامعات.

كما تناول الكاتب المتغيرات الدولية والتي كثيراً ما تساهم في خلق اختلالات في البُنى السكانية في العالم، مما يجعل التوقعات والدراسات الإستشرافية في حقل الديموغرافيا أَقلّ دقة.

الفصل الثاني من الكتاب أثار فيه الباحث في المنظمة ستيفان فانسون لانكرين (Stéphan Vincent-Lancrin من مركز البحث والتجديد في التعليم العالي (CERI) قضية تأثير الديموغرافيا على نظم التعليم العالي، في مقاربة مستقبلية لدول منظمة (OCDE) من حيث تزايد عدد الطلبة في الجامعات والإقبال على التعليم العالي وما يترتب عن هذا التزايد من ضرورة توفير الكوادر المؤهلة الذين يضمنون للطلبة تكوينا أكاديمياً يتناسب مع سوق العمل الدولية ومتطلبات الإنتاجية. وختم الباحث مقاله بإثارة جملة من الإهتمامات التي تشغل حقل التعليم العالي كالتوظيف ونوع الشهادات وأنواع السياسات التعليمية في المنظمة وكيفية معالجتها كمشكلات البطالة والتوظيف وتناقص عدد الطلبة والتنافس العالمي في حقل التكوين العالي. وضرورة خلق فضاءات واستراتيجيات جديدة لامتصاص عدد العاطلين عن العمل من حملة الشهادات العليا. مضيفاً على أن النمو الديموغرافي أعطى فرصاً للطبقات المحرومة والمنحدرة من أوساط اجتماعية ضعيفة وفقيرة للوصول إلى مراتب عليا في التعليم العالي.

الفصل الثالث تناول فيه الباحث فرانس ويلكنس Frans Willekens من (المعهد الديموغرافي المتعدد التخصصات، لاهاي، هولندا (NIDi)) تأثير اتجاهات النمو الديموغرافي في منظمة (OCDE) من حيث شيخوخة العمال وانعكاسها على رأس المال البشري؟ ملّمحاً إلى أن سكان المنظمة يعانون من تقدم سنِّ العمال المؤهلين وشيخوخة اليد العاملة المدربة، بما ينذر بأزمة تأطيرٍ في المستقبل، ويدعو إلى التشبيب وتكوين إطارات وكوادر شبانية لتعويض النقص الذي سيحدث نتيجة التقاعد والوفاة.

وأشار الكاتب أن معاناة دول المنظمة تكمن في شيخوخة سكّانها، الذي يُقابله ارتفاع جنوني للديموغرافيا في كل من الهند والصين، والتي ستُصَدِّرُ للعالم الملايين من حملة الشهادات العليا.

الفصل الرابع تحدث فيه الباحثان يورغن اندارس (مركز دراسات سياسات التعليم العالي (CHEPS) جامعة تونتي، هولندا (وكريستين موسلين (عضو بمركز علم اجتماع المنظمات والعلوم السياسية وباحث بالمركز الوطني للبحث العلمي (CNRS) فرنسا).

Jürgen Enders et Christine Musselin عن مستقبل المهن الجامعية، والمواقف التي ستكون عليها في القرن الواحد والعشرين، بعد هيكلة الجامعات وخضوعها لمتطلبات سوق العمل. فإعادة الهيكلة تفرض إعادة في التكوين حتى تتماشى الجامعة وعمّالها مع التطورات التقنية المتسارعة، وهذا يتطلب احتكاكاً عالمياً عن طريق الندوات والملتقيات والمؤتمرات العلمية. فالعزلة العالمية تعيق التكوين العلمي الناجح، ولذلك يدعوالكاتب إلى ضرورة تفعيل التواصل العالمي بين مختلف أنظمة التعليم العالي في العالم.

أما الفصل الخامس فقد تساءل فيه كل من ألريش تيخلر وصندرا بيرغ Ulrich Teichler et Sandra Bürger (باحثان في المركز العالمي للبحث في التعليم العالي جامعة كاسيل kassel المانيا) عن الدروس المستخلصة من ارتفاع عدد الطلبة والحاصلين على الشهادات العليا في منظمة (OCDE)، موضحاً أن الإحصاءات المقدمة من قبل دول المنظمة غير دقيقة، ومتناقضة أحياناً ولا تعكس حقيقة عدد الطلبة المنتسبين للجامعات، مما يُفقد الدراسات الميدانية مصداقيتها. ولكن هذا لا يمنع من ملاحظة

ارتفاع أعداد الطلبة في التعليم العالي وتحصلهم على شهادات عليا، مع تنويع ملحوظ في التخصصات وارتفاع طفيف في التخصصات المتعلقة بسوق الإنتاجية، ومتطلبات المؤسسات الصناعية والإقتصادية.

في مقارنته للإحصاءات المقدمة مع بقية دول العالم المتقدمة وخاصة الولايات المتحدة، لاحظ الباحث أن الفجوة ما زالت كبيرة. داعياً دول المنظمة إلى تعديل سياسات التعليم العالي حتى تُتيح مساحات أوسع للشباب في الوصول إلى الشهادات العليا. ولأنه لا يمكن معرفة ''الذات'' أو''الأنا'' إلا في مرآة ''الآخر'' فقد قارن الباحثان اوجين اندرسون وبريان كوك Eugene Anderson et Bryan Cook (عميد كلية الحقوق جامعة ميامي، الولايات المتحدة، متخصص في إدارة الأعمال) في الفصل السادس بين النظامين التعليميين الأوروبي والأمريكي في مقالهما حول التعليم ما بعد الثانوي في الولايات المتحدة، مُستعرضاً تاريخه وآفاقه المستقبلية، ليخلصا إلى أن التعليم الجامعي الأمريكي في ارتفاع متزايد سواء من حيث عدد الطلبة أو الهياكل، بسبب النمو الديموغرافي المتزايد والاستفادة من الهجرة، حيث استطاع النظام الأمريكي خلق مناخات للتأقلم والتكيف بسبب سياسة المواطنة والتجنيس. فاستقطب النظام الجامعي الطاقات الهائلة من المهاجرين وأبنائهم كما استطاع هيكلة طاقاتهم وتوجيهها نحو الفاعلية والإنتاجية.

ولاحظ الباحثان اهتمام السلطات بالتعليم العالي من خلال ضَخّ مبالغ مالية كبيرة لتطوير أنظمته وخلق فضاءات ومناخات للتنافس والإنتاجية.

طرح الكاتبان تيري كيم (باحث من جامعة برونيل ومركز البحث والتجديد في التعليم العالي CHERI الجامعة المفتوحة، المملكة المتحدة) واكييوشي يونزاوا (من مركز النهوض بالتعليم العالي CACHE جامعة توهوكو، اليابان) Akiyoshi Yonezawa et Terri Kim في الفصل السابع دراسةً حول الديموغرافيا وظاهرة انخفاض عدد الطلبة في كل من اليابان وكوريا وانعكاساتها السلبية على مستقبل التعليم العالي موضحاً أنّه رغم التطور الكبير في الالتحاق بالتعليم الجامعي في الدولتين إلا أن نسبة الانخفاض واضحة (العديد من المعاهد الجامعية في عجز عن استقطاب العدد الكافي من الطلبة) (OCDE, 2008). ومن أجل وضع حلول للمشاكل الجامعية لجأت الدولتان إلى وضع استراتيجيات جديدة منها عقلنة التعليم العالي من حيث التكاليف والجودة بالإضافة إلى تشجيع التنمية الجهوية قصد خلق توازنات بين المدن الجامعية الكبرى والمدن الداخلية. كما اقترحت الحكومتان إنشاء مراكز للتمهين الدائم التي تُخوّل للعمال الإستفادة الدائمة من العلوم والتقنيات والتحكم في آليات الإنتاج الحديثة. وفي الميدان الاجتماعي سارعت الدولتان إلى اتخاذ سلسلة من الإجراءات التشجيعية والمحفزة على الإنجاب لمكافحة شيخوخة المجتمع.

يُعَدُّ الفصل الثامن مبحثاً إنسانياً بالدرجة الأولى لأنه يلتفت إلى فئة مظلومة ومهمشة في المجتمع، فئة المعاقين حركياً أوذوي الاحتياجات الخاصة بمختلف وأشكال إعاقاتهم. افتتح سيرج ايبرصولد Serge Ebersold (باحث في مديرية التعليم بمنظمة OCDE) موضوعه برصد التطورات التي وصل إليها التعليم الجامعي وأهمّ التحديات التي تواجهه وتقف عائقا أمام اتساعه لتغطية طبقات اجتماعية مختلفة، ومن هذه الفئات طبقة المعاقين قائلا (إن الربط بين التعليم العالي والإعاقة عملية ليست متناقضة) (OCDE, 2008) ولاحظ أن نسبة المعاقين في ارتفاع وأنهم بلغوا نسبة ٢% في بريطانيا سنة ١٩٩٥ من عدد الطلبة الجامعيين، وأن العدد في تزايد (يقدم الباحث إحصاءات رسمية حول عدد المعاقين في التعليم العالي في الدول التي شملتها الدراسة: فرنسا، السويد، بريطانيا، اونتاريو(كندا))

يدعو الباحث دول المنظمة الأوروبية إلى الإنفتاح على هذه الفئة ومحاربة ثقافة الإقصاء والتهميش مع اتخاذ سياسات جديدة منها اقتناء

التجهيزات الخاصة وتشريع قوانين لحماية هذه الفئة من التمييز والتهميش والرفض والقهر النفسي. ومن إفرازات العولمة والإختلالات السياسية والكوارث الطبيعية معاناة الدول الأوروبية من الهجرة بمختلف الأشكال سواء الشرعية أو غير الشرعية وانعكاساتها على التعليم العالي مما جعل مجموعة من الباحثين يتساءلون في الفصل التاسع حول إمكانية وصول المهاجرين أو أبنائهم إلى التعليم العالي. اختار الباحثون دولتين تستقطبان جاليات مهاجرة كبيرة هما فرنسا والولايات المتحدة واستثنت الدراسة الطلبة الأجانب (البعثات الطلابية) لأن إقامتهم ليست دائمة فهي تنتهي بانتهاء مدة التكوين والحصول على الشهادة، كما فرّقت الدراسة بين المهاجرين الشرعيين وغير الشرعيين، فحقوق التمدرس تُمنح لأصحاب الوضعيات القانونية دون غيرهم من المتواجدين على تراب دولة بطريقة غير قانونية.

لاحظ الباحثان فرانسيسكو مارموليجو Francisco Marmolejo وصين منلي كاسيمير Sean Manley-Casimir (باحثان من ائتلاف امريكا الشمالية للتعليم العالي والتعاون (CONAHEC) غياب إحصاءات دقيقة حول هوية الطلبة المنتسبين للجامعات في فرنسا وأن كان عدد أبناء السكان الأصليين يفوق عدد نظرائهم من أصول أجنبية مع تحفظ متعلق بإمكانية تفوق أبناء المغتربين قياساً إلى شيخوخة المجتمع الفرنسي وانخفاض نسبة الإنجاب.(وهذا ما دفع أحزاب اليمين المتطرف إلى دقِّ ناقوس الخطر حول الهوية الوطنية)، أما الولايات المتحدة فقد استطاعت بفضل سياسة المواطنة إلى امتصاص الفوارق الإثنية واللغوية وبذلك تحكمّت في الأقليات المتواجدة على أرضها.

دعا البحث في خاتمته إلى ضرورة عقلنة التعليم العالي وخلق توازنات بين السكان الأصليين وسكان الضواحي تفاديا للانتفاضات الشعبية والاضطرابات الاجتماعية. وفي تساؤل غريب ومثير يستنهض الباحث ستيفان فانسون لانكران Stéphan Vincent-Lancrin اهتمامات مجتمع منظمة OCDE إلى ظاهرة الفوارق بين الجنسين كماً وكيفاً، نوعاً وعدداً. سواء فيما تعلق بالوصول إلى التعليم العالي أوفي الحصول على الشهادات.وما يترتب عن هذا التمييز من فوارق جوهرية في الرواتب والحوافز وتولي المناصب والمسؤوليات. وقد لاحظ الباحث سيطرة الإناث على تخصصات بعينها كالصحة والتربية ويقابلها سيطرة الذكور على الهندسة والزراعة. وأضاف في مقارباته إلى أن الإناث مازال عددهن قليل في الدكتوراه وفي بعض التخصصات كالرياضيات والإعلام التكنولوجي، واقترح كإجراءات عملية محاربة النمطية التي تجعل الجنسين رهينين لتخصصات بعينها ودعا إلى تطوير المجتمعات لأن التكامل يصنعه الجنسان.

الجزء الثاني

التعليم العالي في أفق ٢٠٣٠ الجزء الثاني: العولمة L'enseignement supérieur à l'horizon 2030 volume 2: mondialisation يحمل الجزء الثاني من الكتاب عنوان (العولمة). افتتح الباحثان Simon Marguinson (المركز العالي للدراسات التربوية، جامعة ميلبورن) و Marijk van Der Wende (من المركز العالي للتربية بجامعتي توينتي TWENTE وجامعة أمستردام) الفصل الأول من الكتاب بدراسة مفصلة حول "أنظمة ومؤسسات التعليم العالي في المحيط العالمي الجديد" والتي فصلا فيها الحديث عن الفروق بين مصطلحي العولمة والعالمية، مؤكدين على أن العالمية مفهوم إرادي يعتمد على التبادل الثنائي أوالدولي عبر الأطر والقنوات الرسمية، في حين أن العولمة هي نظام في أغلبه غير إرادي يتجاوز سلطة الحدود ليفرض أنماطه وآلياته الخاصة والتي تكون قصرية في أغلبها.

وأشار الباحثان إلى أن مؤسسات التعليم العالي في العالم ليست كلها مؤهلة للمنافسة العالمية أولإستقبال ضوابط العولمة ومعاييرها الدولية لأن دولها في حد ذاتها عاجزة عن استقبال تدفق العولمة من حيث سرعة المعلومة وكثافتها.

ويفرّق الباحثان بين مفهومي العولمة والأمركة L'américanisation، فالأمركة مصطلح متعلق

بالنظام الأمريكي وسياسته في تطوير التعليم العالي والإستفادة من المعارف العالمية " النظام الأمريكي أكبر مستفيد من هجرة الأدمغة...مع معاناة بقية دول العالم من هروب الأدمغة وفرارها) (OCDE, 2011).

ويخلص الباحثان إلى النتائج الآتية:

- إن العولمة الاقتصادية والثقافية قد فتحت أبواباً جديدةً في التعليم العالي من حيث الاستراتيجيات الجديدة في الأنظمة والبرامج والهياكل، كما فرضت فكرة الجودة الشاملة في التعليم العالي كأولوية من اهتمامات الحكومات والمنظمات ومراكز البحوث.
- أسهمت العولمة لأول مرة في خلق شبكة عالمية للتعليم العالي يتبادل من خلاله الأكاديميون المعارف والنشاطات العلمية والبرامج التربوية والخبرات الخاصة.
- جاءت العولمة بفكرة التعليم العالي العالمي الذي يتجاوز الحدود وأنظمة التعليم الوطنية بما يُتيحه من تجديد وتفتح "للأنا" على ثقافة "الآخر" في نِدّيّةٍ ودون إقصاء مع المحافظة على الهوية والخصوصيات الثقافية.
- وختم الباحثان موضوعهما بإثارة إشكالية تعتبر من معوقات التعليم العالي العالمي والمتمثل في سيطرة أنظمة سياسية منبثقة من نظام الدولة – الأمة- Etat-Nation والتي تبالغ وتتطرف في الإيمان بالقيم الوطنية مما يحول دون التفتح على ثقافة الآخر خوفاً من الذوبان والإنسلاخ والتماهي مع ثقافة الآخر.

من الفصول الهامة والجوهرية للكتاب الفصل الثاني الموسوم ب "التعليم العالي: إتجاهات وآفاق المستقبل" بقلم الباحث ستيفان فانسون لانكين Stephan Vincent-Lancrin (باحث في مركز البحوث والتجديد في التعليم CERI) حيث يرصد الكاتب جملة من الملاحظات حول التعليم العالي العالمي العابر للحدود الوطنية والذي تسهم فيه آليات غير تقليدية، فهو ضَرْبٌ حديث من أنواع التعليم وقد تطور منذ ١٩٩٠ حيث تزايد عدد الطلبة الراغبين في الدراسة في الخارج أو الذين يرغبون في مزاولة دراساتهم في جامعات أجنبية داخل أوطانهم، بفضل الترتيب العالمي لهذه الجامعات واتخاذ معايير الجودة العالمية من تأطير وبرامج وخدمات بحثية وتوظيف للتقنيات المعاصرة في البحث والتكوين. يضاف إلى ذلك الجرأة والإرادة عند الكثير من الدول التي أرادت أن تطور نفسها عن طريق البعثات العلمية أوالمساهمة في مشاريع البحث والتبادل العلمي والثقافي.

يشير الباحث إلى أن الدول المنتمية إلى منظمة (OCDE) قد شهدت حركة واسعة في تنقل الطلبة بين بلدانها (يحدد الكاتب ببيانات دقيقة تعداد الطلبة في كل دول المنظمة، صفحات ٨٢-٨٦).

وبفضل التعليم العالمي أصبح بإمكان الطلبة الحصول على تكوينٍ جامعيٍ أكاديميٍ مقترح من طرف جامعة أجنبية دون مغادرة أوطانهم وذلك بفضل التقنيات المتطورة في عالم الإعلام والإتصال وبمساهمة فعلية وجادة من قبل الطلبة والباحثين والرغبة العلمية في تطوير المعارف والشهادات.

يُنوّه الكاتب في نهاية مقاله إلى أن دول المنظمة (OCDE) تشجع الهجرة المؤهلة التي تُسهم في تطوير البحث العلمي، كما تتبادل المعلومات والأبحاث العلمية مع العديد من الباحثين عبر العالم وذلك ضمن سياسة ترشيد الإنفاق في البحث.

في الفصل الثالث يذهب الباحثان الأستراليان غرانت مكبيرني وكريستوفر زيغيرا Grant McBurnie et Christopher Ziguras (باحثان بالمعهد الملكي للتكنولوجيا بملبورن) إلى إثارة قضايا أساسية متعلقة بسيناريوهات التكوين في المؤسسات العالمية من حيث نوع التكوين وانتقال صناعة التعليم العالي وتصديرها إلى مختلف دول العالم. فمن أهمِّ الإشكالات المطروحة في ضوء منظومة تصدير التعليم

العالي معادلة الشهادات الوطنية والأجنبية والشهادات الأوروبية الممنوحة في دول أخرى مع مثيلاتها في الدولة الأم أو الأصلية.

يذهب الباحثان إلى أن تكاليف التعليم العالي العالمي باهظة الأثمان وليس بإمكان الجميع ضمان هذا التكوين ولهذا يدعوان الدول إلى تخفيف الأسعار والتكاليف والسعي في المراحل الأولى إلى اعتماد سياسة التعاون ثم التدرج في سَنِّ القوانين المالية وهذا ما عملت به استراليا منذ ٢٠٠٦ حيث خفَّفَتْ من قوانين الاستثمار في التعليم العالي وهذا ما دفع بدول متقدمة كالولايات المتحدة وبريطانيا والصين إلى تقليدها في وضع تشريعات ونصوص قانونية تحث على الرغبة في الاستثمار في هذا القطاع الحيوي.

ويختم الباحثان دراستهما بالإشارة إلى أن سيطرة اللغة الانجليزية كوسيلة أحادية للبحث والمعرفة بإمكانه عرقلة الاستثمار في التعليم العالي، لأن الطلب عليه كبير من دول الشرق الأوسط وإفريقيا وأمريكا اللاتينية، وفي هذا دعوة صريحة إلى الإنفتاح على اللغات الأخرى كالعربية والفرنسية والإسبانية.

في الفصل الرابع دراسة جريئة متعلقة بالمفاهيم والمصطلحات وعلاقتهما بالعولمة، حيث نَبَّهَ الباحثان في دراستهما الموسومة ب (الأوروبانية، ترتيب الجامعات وحركتيها: ثلاثة نماذج من عولمة التعليم العالي) إلى أن ظاهرة أوروبانية التعليم العالي سياسة فرضتها العولمة في ظل التسويق المعرفي الأمريكي والياباني والصيني، فبات من الضروري أن تتخذ أوروبا والقارة العجوز إجراءات تنافسية قصد التقليل من حجم النفوذ الأمريكي في ميدان التعليم العالي، ولكن الاستجابة الأوروبية متباينة من دولة إلى أخرى (OCDE, 2011) ولمواجهة تحديات العولمة في مجال التعليم العالي تَقدَّمَت مجموعة من الدول الأوروبية على رأسها بريطانيا وفرنسا وألمانيا في سنة ١٩٩٨ إلى اقتراح مشروع أوروبي لتطابق الشهادات ومعادلتها في أوروبا.

يحاول الباحث في مقاربته الوصول إلى نموذج أوروبي خالص في التعليم العالي يقف نداً للنموذجين الأمريكي والانجلوساكسوني، باعتبارهما النموذجين الأكثر انتشارا في العالم، والأكثر محاكاةً وتقليداً.

يرصد الكاتب المبادرات الأوروبية الساعية إلى تشكيل تَكَتُّلٍ أوروبي للتعليم العالي لإعطاء صبغة وهوية للجامعة الأوروبية ويرى أن مسار بولونيا "processus de Bologne" هوالأرضية الطموحة لهذا المشروع، وقد جاء مسار بولونيا بعد إعلان السوربون في ٢٥ ماي ١٩٩٨ بمناسبة الذكرى ٨٠٠ لتأسيسها والرامي إلى هيكلة النظام الأوروبي للتعليم العالي.

جاء مسار بولونيا في ١٩ جوان ١٩٩٩ والذي ضَمَّ ٢٩ دولة مجسدا الطموحات الأوروبية في حقل التعليم العالي، ومن أهمِّ أهدافه:

- اعتماد نظام أوروبي للشهادات وتوحيد معايير معادلتها.
- إنشاء مسار جامعي موحد يعتمد على طورين مركزين (1^{er} et2^{eme}cycle) وطور ثالث للبحث (3^{eme}cycle)
- تطبيق نظام الائتمان "les crédits" في تقييم أعمال وانجازات الطلبة
- ترقية وتشجيع انتقال الطلبة والأساتذة و الباحثين.
- وضع أدوات وآليات مشتركة لتقييم أفضل لجودة التعليم

أما إستراتيجية لشبونة Stratégie de Lisbonne فهي نتيجة اجتماع المجلس الأوروبي في ٢٣ و٢٤ مارس سنة ٢٠٠٠ في لشبونة بالبرتغال وضَمَّ ١٥ دولة بهدف وضع إستراتيجية أوروبية للعشر سنوات المقبلة عرف باسم " إستراتيجية لشبونة " ومن أهمِّ أهدافه تهيئة الإنتقال من مجتمع الاقتصاد التقليدي المُوَجَّهُ إلى مجتمع المعرفة. ويرمي أيضا إلى خلق نموذج أوروبي في التعليم العالي وتذليل الصعوبات أمام تنقل الطلبة والباحثين.

ومن صعوبات تطوير التعليم العالي الأوروبي صعوبة المنافسة مع أمريكا، فقد أشار تقرير

المنظمة الأوروبية إلى ذلك داعياً الدول الأوروبية إلى تحرير المبادرات وتشجيع انتقال الطلبة داخل الدول الأوروبية وتوفير منحٍ دراسية لطلبة الدول المتخلفة (OCDE, 2011).

في ختام الدراسة أشار الباحثان إلى ظاهرة هجرة الأدمغة والكفاءات إلى العالم الأنجلوفوني الأمريكي والبريطاني وكندا في جانبها الناطق بالانجليزية وذلك بما توفّره هذه الدول من امتيازات مادية وظروف عمل مشجعة على البحث والتكيّف الاجتماعي (كانت ألمانيا رائدة في استقطاب الأساتذة وطلبة الدكتوراه الأجانب، ولكن نلاحظ تراجعاً كبيراً فاغلبهم هاجروا الآن إلى أمريكا وبريطانيا) (OCDE, 2011).

أما ترتيب الجامعات (أدرج الكاتب جدولاً توضيحياً لترتيب الجامعات على المستوى العالمي، حيث تحتل الجامعات الأمريكية المراتب العشرين الأولى، باستثناء المرتبة التاسعة لجامعة أوكسفورد oxford والمرتبة العشرين لجامعة طوكيو (تصنيف شنغهاي ٢٠٠٧).

وحول سيطرة الجامعات الأمريكية، يشير الباحثان إلى ضرورة إعادة النظر في معايير الإنتقاء وصياغة الأحكام باعتبار أن لجان التقويم لا يمكنها أن تتطلع على جميع البحوث والنشريات العلمية في كل دول العالم، كما أن بعض الأحكام تتدخل فيها معايير أخرى، شأنها شأن جائزة نوبل التي تتدخل فيها المصالح السياسية.(OCDE, 2011).

في الفصل الرابع ينقلنا الباحث Stéphan Vincent-Lancrin إلى فضاء جديد من فضاءات التعليم الجامعي والمتمثل في نوعية الأبحاث الأكاديمية الجديدة من حيث اتجاهاتها وسيناريوهاتها المحتملة فيلاحظ أولا ارتفاع حجم الإنفاق على البحث العلمي في دول منظمة (OCDE) بغرض تحسين الوضع المعيشي للإنسان وتوفير الرفاهية والصحة وهذا ما أدى إلى ارتفاع نسبة العاملين في قطاع التعليم العالي عموما وبوقتٍ كاملٍ، وصاحبه ارتفاع في عدد الباحثين الدائمين والمساعدين مع تفاوت بسيط من دولة إلى أخرى (فارتفعت بذلك نسبة البحوث والدراسات والمنشورات العلمية بشكل كبير) (OCDE, 2011) الإرتفاع في عدد البحوث والذي رافقته قيمة في النوعية والجودة والفاعلية يعود إلى دخول القطاع الخاص في تموين المشاريع وإسناد المتابعة والرقابة إلى هيئات مؤهلة ومتخصصة (OCDE, 2011).

أما في مجال براءات الاختراع فيلاحظ الباحث أن بين سنوات ١٩٩٤-٢٠٠٦ تضاعف عدد البراءات في الولايات المتحدة الأمريكية وتجاوز الثلاثة أضعاف في دول منظمة OCDE (OCDE, 2011).

وفي نظرة إستشرافية يرى الباحث أن آفاق البحث العلمي واعدة باعتمادها مستقبلا على الشراكة الدولية والتموين الخارجي والخاص مع ارتفاع عدد الطلبة والباحثين. وسوف يرتكز البحث حول أربعة سيناريوهات مستقبلية هي (التعاون المفتوح والسوق العالمي للبحث والدفاع عن المصالح الوطنية والمانجمنت العمومي الجديد) (OCDE, 2011).

ويختم الكاتب بقوله أن هذه السيناريوهات ليست قراءة للمستقبل ولا تقديم لمستقبل مثالي ولكن رؤية جديدة للتحديات المنتظرة. (OCDE, 2011).

حول فكرة استيقاظ العمالقة يرى الباحث فيليب ألباخ Philip G. Altbach (من المعهد العالي للتربية ببوسطن) دراسته الموسومة "أنظمة التعليم العالي الصينية والهندية، اليوم والغد" أن الأمتين الهندية والصينية من الأمم العريقة تاريخياً وذات ارثٍ حضاريٍ عميقٍ يمكن استثماره في أي طور وميدان وبالتالي فهما من الدول الأكثر جاهزية لإحتلال مراتب متقدمة في ميدان التعليم العالي لعدة مؤشرات منها الإرتفاع الكبير في عدد الطلبة المنتسبين للجامعة، حيث بلغ ما يقارب الثلاثين مليونا (٣٠) في الصين مع مطلع سنة ٢٠٠٦ وبلغ في السنة ذاتها زهاء الثمانية عشر مليونا (١٨) في الهند، ويوازي عدد الطلبة نسبة مرتفعة من الأساتذة والباحثين يتوزعون على مختلف دول العالم ويحتلون مناصب مرموقة في مراكز

البحوث ذات المصداقية والجودة والموثوقية العلمية.

وقد وضعت الدولتان استراتيجيات سياسية دقيقة وطويلة المدى لتطوير أنظمة الجامعة وتقريبها من العالمية من خلال إنشاء أكبر عدد ممكن من الجامعات وتشجيع الإحترافيةوالبحوث التطبيقية لتقريب الجامعة من سوق العمل. وبحثت كل من الدوليتين عن مصادر جديدة لتموين الجامعات والبحث العلمي سعياً وراء تحقيق تعليمٍ عالٍ مرتفع الجودة.

ويرى الباحث أن التعليم العالي في كل من الصين والهند سوف يتجاوز الحدود الإقليمية إلى الآفاق العالمية بحكم تعداد الطلبة المرتفع وحجم الإنفاق الجامعي الذي شجّع الأساتذة والباحثين على الإهتمام المتزايد بالبحوث العلمية والإنفتاح على العالم الخارجي من خلال تحرير حركة التنقل والإستثمار والإستعانة بالخبرات الأجنبية. وقد أرست الصين سياسة جديدة في حقل التعليم العالي، عُرفت باسم "الثقافة الجامعية" وتهدف إلى بعث الحرية الأكاديمية في البحث ومحاربة الفساد خاصة الرشوة والبيروقراطية مع وضع آليات تحفيزية للأساتذة منها تحسين الرواتب وظروف العمل.

الفصل السابع تطرق إلى آليات تفعيل اتفاق بولونيا (سبق التعريف به) الداعي إلى تطوير أنظمة التعليم العالي في أوروبا والسعي إلى إيجاد صيغ جديدة لمطابقة الشهادات ومعادلتها في محاولات أوروبية جادة للوقوف أمام تحديات أنظمة التعليم العالي الأمريكية والصينية واليابانية. ودعا أصحاب المقال في النهاية إلى ضرورة تذليل الصعوبات خاصة تلك المتعلقة باختلاف اللغات داخل المنظومة الأوروبية بالإضافة إلى سيطرة القيم التقليدية التي تقف عائقا أمام التطور بثقلها التاريخي وبتشبثها بالمرجعيات والأيديولوجيات. ودعا المقال أيضا إلى الالتزام بمبادئ بيان بولونيا الداعي إلى (خلق فضاء أوروبي للتعليم العالي وتشكيل أُطر لمقارنة الشهادات ومعادلتها مع خلق أنظمة جديدة في التعليم العالي في مرحلتي قبل وبعد التدرج والعمل بنظام الأرصدة وتنويع آليات التقويم النوعي) (OCDE, 2011).

شارك في الورقة البحثية الموسومة ب:إصلاحات التعليم العالي ضمن "سياق بولونيا" "processus de Bologne"، الماضي والحاضر والمستقبل ثلاثة خبراء في الجودة وتطوير أنظمة التعليم العالي في العالم في محاولة تقييمية للمشروع الأوروبي في التعليم العالي المعروف تحت اسم " مسار بولونيا" وهوعبارة عن رؤية استشرافية لمستقبل التعليم العالي الأوروبي خلال عشر سنوات. ويُفترض أن يبدأ التقييم العلمي والنقدي للمشروع سنة ٢٠١٠ والوقوف على النتائج المحققة وتشخيص الصعوبات والمعوّقات التي حالت دون التجسيد العملي لمبادئ الأرضية الأوروبية في التعليم العالي.

يصف البحث المشروع الأوروبي بأنه المشروع الأكثر إثارة للجدل كمبادرة جريئة وغريبة ومركّبة في نفس الآن، لأنها لامست الجامعة كهيئة علمية ومؤسسة مرتبطة بالسيادة والهوية.

وقد تمّ تقسيم البحث إلى ثلاثة أقسام متعلقة بمسار بولونيا "processus de bologne" الماضي والحاضر والمستقبل. وفيما يتعلق بالتوثيق فتمّ الإعتماد على مصادر من الدول الأعضاء والموقّعة على المسار بالإضافة إلى التقارير الدورية المعروفة باسم امتدادات "TENDENCES" التي تصدرها اللجنة الأوروبية للجامعة (EUA).

يُرجع البحث تاريخ المشروع إلى سنة ١٩٩٩ حين اجتمع ببولونيا bologne وزراء التعليم العالي لتسعة وعشرين (٢٩) دولة أوروبية لوضع إستراتيجية أوروبية للتعليم العالي، ولكن الفكرة وإرهاصاتها تعود لدعوة الوزير الفرنسي للتعليم العالي فرانسوا أليغري François Allègre سنة ١٩٩٨ بعض نظرائه من الاتحاد الأوروبي لحضور احتفالية مرور ٨٠٠ سنة على إنشاء جامعة السوربون Sorbonne، ولبّى الدعوة وزراء ايطاليا وألمانيا والمملكة المتحدة، الذين وقّعوا

علي بيان عُرف فيما بعد ب: بيان السوربون "Déclaration de la Sorbonne" والذي يهدف الى:

- خلق فضاء أوروبي للتعليم العالي.
- التخطيط لوضع آليات موحدة لتوحيد المسار والأطوار الدراسية الجامعية.
- تسهيل معادلة الشهادات.
- مقترحات لوضع نظام موحّد للشهادات.
- وضع هيكلة جديدة تمكّن الطلبة من التكوين المتعدد التخصصات.
- تمكين الطلبة من اللغات الحية واستعمال وسائل التكنولوجيا المعاصرة في المعلومات.
- التفكير في إستراتيجية تكوينية وتعليمية على مدى الحياة.
- تسهيل آليات الوصول للجامعة والحصول على مقعد بيداغوجي.

ولم يكن القادة الأوروبيين يتوقعون النجاح الباهر لبيان السوربون، فأعقبه لقاء بولونيا الذي انبثق منه "المسار" المنسوب للمدينة نفسها وقرّر فيه وزراء الاتحاد الأوروبي وضع استراتيجية لتحقيق جملة من الأهداف تنتهي بنهاية سنة ٢٠١٠ ومن هذه الأهداف ما عرف بالأولويات المتوسطة les priorités intermédiaires (متوسطة المدى) وعددها ستة:

١. وضع نظام للشهادات يتميّز بالوضوح وسهولة المقارنة (القياس الأوروبي).
٢. اعتماد نظامين أساسيين للتعليم العالي (1er cycle et 2eme cycle).
٣. تطبيق نظام الائتمان (الأرصدة "crédits").
٤. ترقية حركة انتقال واستقبال الطلبة والأساتذة.
٥. ترقية التعاون الأوروبي في مادة تقويم الجودة.
٦. تسهيل وتوسيع آليات الولوج إلى الجامعة.

وفي براغ (Prague, 2001) تقرر إضافة ثلاث أولويات أخرى هي:

- ترقية التكوين مدى الحياة.
- دعوة الطلبة والمؤسسات الجامعية إلى المشاركة في تطوير"مسار بولونيا".
- ترقية الاهتمام بالفضاء الأوروبي في التعليم العالي EEES.

واعتمد المؤتمرون في ندوة برلين Berlin 2003، نظام الطور الثالث 3eme cycle المتعلق بالدراسات ما بعد التدرج، وتشجيع سياسة "البُعد الاجتماعي" للتعليم العالي لتمكين فئات وشرائح إجتماعية مهمّشة ومحرومة من دخول الحرم الجامعي والحصول على مقعد بيداغوجي مع تحسين الأوضاع الإجتماعية والمهنية للكوادر الإدارية والهيئات التدريسية.

أما في برغن Bergen (النرويج) فقد تمّ تحديد أولويات جديدة تمثّلت في:

١. دمج التعليم العالي والبحث العلمي في سياسة واحدة.
٢. توسيع نطاق التعاون الدولي وتكثيف آليات التبادل المعرفي والأكاديمي.
٣. تحديد الخطوط العريضة ووضع ضوابط ومعايير أوروبية لقياس ضمان الجودة.

وفي ندوة لندن Londres 2007 تبنّى الحاضرون المشروع الأوروبي الجديد للتعليم العالي الموسوم ب:"الفضاء الأوروبي للتعليم العالي في السياق العالمي".

وفي ندوة لوفان Louvain سنة ٢٠٠٩ وهي الندوة التي سبقت موعد تقييم "مسار بولونيا" دعا وزراء التعليم العالي الأوروبيين وخبراء التكوين العالي إلى التكوين مدى الحياة، مع اقتراح الوسائل البيداغوجية لهذا الضرب من التعليم الذي لا يتوقّف زمنياً بل يمتّد طوال الحياة.

خرج الباحثون في تقييمهم "لمسار بولونيا" بجملة من الملاحظات التي يروْن أنها مازالت في حاجة للبحث أو التوضيح وإعادة الصياغة ومنها:

١. إشكالية الشهادات من حيث بنيتها وأطوارها التعليمية والدعوة إلى تذليل الصعوبات (خلاف أوروبي جوهري وقاعدي حول معادلة الشهادات).
٢. مفهوم نظام الأرصدة "الائتمان" (يحتاج نظام التحويل إلى توضيح ومرونة تسهّل تطبيقه).
٣. التأطير المؤهل (الكفاءة الأستاذية وتوحيد أنظمة التقويم).
٤. لمسار بولونيا مستقبل واعد لإرتباطه بأولويات السياسة الأوروبية، فالدول الموقعة تقوم ب:
- ترشيد وترقية الإنجازات وتثمينها.
- مراجعة النقائص والمسارعة في إيجاد حلول لها.
- مراجعة دورية لنجاعة الأنظمة والإصلاحات.
- رصد ميزانيات ضخمة لتطوير المناهج والدراسات المتعلقة بتطوير التعليم العالي.
- الإستعانة بالخبرة الدولية في ميدان الجودة.
- إيلاء الأهمية الفائقة للفجوة الواقعية بين نوعية الشهادات الممنوحة ومتطلبات سوق العمل.

وتساءل الباحثون في خاتمة الدراسة حول إمكانية رصد نتائج للمشروع قبل الدول المعنية والتي وعدت بتقييم علمي لنتائج المشروع في ٢٠١٠ وهي الفترة الزمنية المقررة لتطبيق المسار(عشر سنوات).

ورغم الإشكالية إلاّ أنّ الباحثين قدّموا رؤيتهم الخاصة وتقييمهم للمشروع، وقد وضعوا النتائج في شكل سيناريوهين:

الأول نعتوه بالمتشائم نظراً للمؤشرات الآتية:

١. البُطء في التقدم في نسبة إنجاز وتحقيق الأهداف الكبرى للمسار، خاصة ما تعلّق بالإنفتاح، فالفضاء الأوروبي مازال منغلقاً على نفسه، أسير المناقشات الداخلية المتعلقة برهانات الإنفتاح ومخاطره، ويصاحب ذلك عجزٌ في اتخاذ القرارات.
٢. مازال المشروع غامضاً بالنسبة للطلبة والملاحظين الأجان ويحتاج إلى كثير من العمل لإزالة الضبابية السائدة وإضفاء الشفافية الواقعية عليه.
٣. غياب النصوص التشريعية الواضحة، حال دون الإنتقال الطبيعي للطلبة والأساتذة في الفضاء الأوروبي للتعليم العالي، مع صعوبة إيجاد المعادلات للشهادات والمؤهلات الجامعية.
٤. بقاء التمركز حول "الأستاذ" في كل أنظمة الفضاء الأوروبي للتعليم العالي مع العجز في إيجاد آليات جديدة لمصادر التكوين والتعليم.
٥. تحفّظ بعض أسواق العمل ووكالات التشغيل في قبول بعض الشهادات الجامعية.
٦. هاجس الإختلاف l'obsession de la différence تسيطر هذه الفكرة على كل منظومة تعليمية جامعية محلية أوروبية وتُعيقها من أي مشروع إنفتاحي "غيريٍ". (الطلبة والبرامج)

هذه النقائص قلّصت من تأثير المشروع الأوروبي في التعليم العالي على المشهد العالمي بالإضافة إلى دوره الهامشي والمحدود في الرقي الإجتماعي والتنمية الإقتصادية.

شغلَت مشكلة القطاع العمومي والقطاع الخاص الفلاسفة والإقتصاديين لترتحل إلى حقل جديد هوميدان العليم العالي والبحث العلمي. حيث يطرح الباحث التربوي بيدروتكسيرا Pedro Teixeira (أستاذ بجامعة بورتو (البرتغال) وعضوباحث بمعهد البحوث في سياسات التعليم العالي CIPES) في هذه المقاربة إشكالية دخول رأس المال، في تموين الجامعة والإشراف على نفقاتها المالية، مما ينعكس سلباً على مفهوم التعليم في "بُعده الإجتماعي" وبمعنى آخر ما مستقبل التعليم العالي العمومي ؟ وما مصير

أبناء الطبقات الفقيرة والمحرومة والمهمشة؟ وفي المقابل تعاني الدول الفقيرة خاصة عجزاً مالياً كبيراً في الإنفاق على التعليم العالي، وأصبح من الضروري فتح المجال أمام الخواص للإستثمار في هذا الميدان.

يذهب الباحث إلى أن التعليم الخاص فكرة قديمة يعود تاريخها إلى النصف الثاني من العصر الوسيط حيث كانت الجامعات الخاصة تنشأ بأمرٍ ومرسومٍ ملكيٍّ أوكنسيٍّ وتتميز باستقلالية مالية وتنظيمية وهيكلية، ولم تكن الإستقلالية تعني الحرية المطلقة فقد كانت تقدِّم تقارير للسلطات المدنية أوالدينية.

والإرتباط بين الجامعة والدين علاقة قديمة، فقد كان الدين دائما جزءاً من المنظومة الجامعية باعتبار أن التعليم العالي اللائيكي أوالعلماني لم يظهر إلاّ في بداية القرن التاسع عشر.

يستعرض الكاتب تاريخ نشاة الجامعات في العالم ليؤكد الريادة الأوروبية في النشأة والتأسيس حيث تعود أول الجامعات إلى القرن الحادي عشر، ثم تنامى عدد الجامعات عبر العالم رغبة في المعرفة وتوفير الكفاءات واليد العاملة المؤهلة. حتى وأن كانت النماذج الأكثر محاكاةً وتقليداً هي الجامعات الأوروبية.

ونتيجة للعجز العالمي في تلبية طلبات الإقبال المرتفعة للطلبة الراغبين في الإلتحاق بالجامعة، فُتح الباب أمام الإستثمار الخاص الذي جاء تدعيماً للمجهودات العمومية، ظهرت الجامعات الخاصة في كل القارات وفي كل الدوّل ولكن بقوانين وأنظمة مختلفة.

وعلى الرغم من العدد المتزايد للجامعات الخاصة إلاّ أنّ الباحث لاحظ واستنتج ما يلي:

١. مازال أغلب الطلبة في دول منظمة OCDE مسجلين في الجامعات العمومية.
٢. إلتحاق بعض المؤسسات الجامعية الدينية في كل من هولندا وبلجيكا بالقطاع العمومي.
٣. سارعت بعض الدول إلى إعادة بناء وهيكلة الجامعات العمومية فأصبحت ذات مردودية علمية عالية بعد توظيفها للطرائق والمناهج والتقنيات الحديثة.
٤. حافظت الكثير من الجامعات العمومية الأوروبية العريقة على مكانتها في أعلى المراتب الأكاديمية.

وأمام التزايد العالمي لعدد الطلبة والذي انتقل وفق إحصاءات منظمة اليونسكو لسنة ٢٠٠٦ من ٦٨ مليون طالب سنة ١٩٩١ إلى ١٣٢ مليون طالب سنة ٢٠٠٤ أضحى من الضروري خلق فضاءات جديدة للتعليم العالي الخاص، وهووجود طبيعي ومولود شرعي جاء ليسُدّ حاجيات سوق العمل في اليد العاملة المؤهلة.

يختم الباحث بتبيان المستقبل الكبير للتعليم العالي الخاص، لأنه يتميز بما يلي:

١. الإستجابة للخطاب الإقتصادي الجديد المؤسس على المعرفة.
٢. البحث الدائم عن الفعالية والنجاعة.
٣. الإستجابة للمستحدثات والمستجدات في عالمي الإدارة والتجارة.
٤. الإستجابة لمتطلبات سوق العمل.
٥. تطوير التقنيات البحثية المعاصرة وتوظيف المعلوماتية.
٦. إعتماد التطبيقات الجديدة في عالمي الشغل والبحث.
٧. تحسن أداء اليد العاملة مما أدّى إلى تطوير القدرات الإنتاجية.

ومن أهمِّ تحديات مؤسسات التعليم العالي الخاص ارتفاع رسوم التسجيل، وعدم تفعيل آليات ضمان الجودة والتي كثيرا ما تتصادم مع فكرة المؤسسة الربحية/التجارية، مما يستوجب عليها البحث عن طرائق جديدة لضمان الجودة.

وعلى الرغم من حضورها في المشهد التعليمي العالي إلاّ أنها مازالت تبحث أحياناً عن شرعية في بعض الدوائر الحكومية، لتصنيفها ضمن المؤسسات الربحية التي لا تراعي مقاييس

ومعايير الجودة، بالإضافة إلى غياب الهيكل القانوني والتشريعي.

يعد الباحث ستيفان فانسان لانكرين Stéphan Vincent-Lancrin من أشهر باحثي مركز OCDE بما يقدّمه من أبحاث رصينة ومتميزة في حقل التربيةَ والتي تُعتمد في حالات كثيرة كأرضية للتشريع أومشاريع تنتظر التجسيد في أرض الواقع.

قدّم في هذا البحث مقاربة تطبيقية مدعّمة ومشفوعة بأرقام ذات دلالات عميقة حول مستقبل الجامعات العمومية في ظل المنافسة الشديدة للمؤسسات الجامعية الخاصة.

قبل إجراء المقارنة بيّن عدد الطلبة المنتسبين للنظامين العمومي والخاص، يُثير الباحث اهتمام القارئ إلى بعض الإشكالات الجوهرية التي تُقلق المختصين في حقل التعليم العالي والبحث العلمي، مبتدئا بأن دخول موضوع الجامعة والخدمات التعليمية في الإنفاق العام للتجارة والخدمات (AGGS) والمنظمة العالمي للتجارة (OMC) و"سلعنة" التعليم العالي بات أمراً مقلقاً في أوساط المختصين حول علاقة التعليم العالي بالمؤسسات الربحية خاصة أن القطاع عُرف بانتمائه إلى القطاع العام.

يُبرز الباحث منهج بحثه، فيوضح أنه يعتمد على المقارنة كآلية لقياس مدى النجاعة والفاعلية في نموذجين للتعليم العالي، أحدهما عمومي والثاني استثمار خاص، ولتحقيق العملية يرى الباحث ضرورة ضبط المفاهيم والمصطلحات فما هي المؤسسة العمومية وما هي المؤسسة الخاصة؟

المؤسسة العمومية في رأيه كل مؤسسة مسيّرة مباشرة من سلطة أو هيئة للتعليم العمومي ومراقبة مباشرة بوكالة حكومية، وأعضاؤها معينون من السلطات العمومية أو منتخبون.

في حين أن المؤسسة الخاصة مسيّرة ومراقبة من منظمة غير حكومية ومديرها ومسيّروها ليسوا معينين من السلطات العمومية.

ويدخل التمويل أحيانا في تحديد الفروق بين المؤسستين، وتختلف الدول في تحديد نموذج المؤسسة العامة والخاصة، فالجامعات البريطانية مثلاً تعتبر عمومية على الرغم من خوصصتها وكذا الأمر في الجامعات الأسترالية.

عموماً فإن التعليم العالي في منظمة OCDE مازال من مهام الدولة على الرغم من التقدم الملحوظ الذي يشهده القطاع الخاص، فعدد الطلبة المسجلين في الجامعات العمومية يتجاوز بكثير الأعداد المسجلة في الجامعات الخاصة، ففي فرنسا وإسبانيا تبلغ النسبة ١٠% وفي بولونيا والولايات المتحدة والمكسيك ٣٠% أما اليابان وكوريا فترتفع النسبة إلى ٧٥%.

ونتج عن هذه المعطيات، ضعف ملحوظ في المشاريع البحثية في الجامعات الخاصة، نتيجة تمركز الطلبة في الجامعات العمومية، فالإحصاءات والأرقام تمنح الأسبقية للقطاعات العمومية في التعليم العالي سواء من حيث عدد الطلبة أو المؤطرين الذين تتكفّل الجامعات العمومية بتكوينهم وتأهيلهم عكس ما يحدث في كوريا واليابان حيث تتولى الجامعات الخاصة تكوين وتأهيل الهيئة التدريسية.

يرى الباحث أن القضية المالية أو التمويل الجامعي هو العائق الأول أمام الجامعات العمومية، وفي مقارنة بسيطة بين مجموعة من الجامعات يمكن ملاحظة الفروق التمويلية التي تؤدي بالضرورة إلى فوارق في المردود العلمي والبحث الأكاديمي عالي الجودة، فجامعة يال Yale University إحدى أحسن الجامعات الخاصة الأمريكية بلغت ميزانية الاستغلال للسنة الجامعية ٢٠٠٦-٢٠٠٧، ١.٩٦ مليار دولار مع "صندوق منح" بلغ ٢٢.٥ مليار دولار لعدد من الطلبة وصل ١١٣٥٨ طالباً وهيئة تدريسية تجاوزت ٣٣٨٤ أستاذاً.

في حين بلغت ميزانية جامعة باركلي Berkeley وهي جامعة عمومية لسنة ٢٠٠٦-٢٠٠٧، ١.٧ مليار دولار لتعداد طلابي وصل إلى ٣٤٩٣٥ وبطاقم تدريسي دائم بلغ ٢٠٢٨ أستاذاً.

وجامعة فينّا بالنمسا وهي من أحسن الجامعات العمومية النمساوية بلغت ميزانيتها لسنة ٢٠٠٦-٢٠٠٧، ٣٥٤ مليون دولار لتعداد طلابي وصل إلى ٧٢٠٠٠ وهيكل تدريسي بلغ ٦٢٠٠ أستاذاً.

وبالمقارنة البسيطة يلاحظ الباحث أن الموارد المالية تُشكّل جوهر الفروق في الإنتاج المعرفي والعلمي، فطالب جامعة يال YALE أعلى ب ٣.٥ مرة من زميله في جامعة باركلي Berkeley ويتجاوز الطالب النمساوي ب٣٥ مرة.

يشكل القسم المالي محور النوعية والنجاعة في البحث العلمي وقد بدأت بعض الدول تشتكي من ارتفاع تكلفة التعليم العالي مما دفع إلى وجوب البحث عن آليات جديدة للتمويل، فقد موّلت دول منظمة OCDE، 72% من المشاريع البحثية في سنة ٢٠٠٦.

وبارتفاع تكاليف ونفقات التعليم العالي يدعو الباحث إلى:

- البحث عن موارد مالية جديدة لتقديم المساعدات والمنح واقتناء الوسائل والتجهيزات.
- تشجيع إنشاء مؤسسات للتعليم العالي تابعة للقطاع الخاص، ودعوة المستثمرين إلى اعتبار قطاع التعليم العالي قطاعاً اقتصادياً منتجاً مثل بقية القطاعات الصناعية والتجارية الأخرى.
- وضع تشريعات ولوائح قانونية لحماية الاستثمار في قطاع التعليم العالي.
- مساعدة المؤسسات الجامعية على الإستقلالية خاصة فيما يتعلق بالتمويل مع ضرورة البحث عن شراكات مع القطاعات الصناعية.

الفصل العاشر

يفتتح جميل سالمي من البنك العالمي بحثه الموسوم "سيناريوهات فعّالة لتمويل التعليم العالي" بإثارة مجموعة من الإشكالات المرتبطة بفكرة التمويل، فهي عملية مزدوجة وثنائية منها ما يتعلق بالوسائل المادية والتجهيزات ومنها ما يتعلق بالعامل البشري سواء الطواقم الإدارية أوالهيئات التدريسية.

يبدأ الباحث دراسته التحليلية بمقولةٍ تدعوإلى استشراف المستقبل للمهندس والمخترع الأمريكي شارل كيتيرنغ (١٨٧٦-١٩٥٨) Charles F. Kettering (أهتم بالمستقبل لأنه المرحلة التي أريد أن أكمل فيها بقية حياتي) وفي المقدمة يعرض بعض المحطات الفارقة في حياة البشرية منها ظهور الأجسام الغريبة (ovni) لأول مرة في روزويل Roswell بالمكسيك بتاريخ ١٧ جويلية ١٩٤٧، والمحطة الثانية نزول الإنسان لأول مرة على القمر بتاريخ ٢١ جويلية ١٩٦٩.

إن هذه الأحداث غيّرت الحياة البشرية ودفعت العلماء إلى البحث والتنقيب. ونتج عن ذلك ثورات تقنية وطبية كبيرة حوّلت مسار الإنسانية، فأصبح الثابت لا مكانة له في العالم الجديد الذي فرض التحوّل والتعديل والتبديل كآليات حداثية يجب أن تصاحب كل القطاعات.

وهذا ما دفع بالعلماء إلى استشراف المستقبل والبحث عن صيغ جديدة لتمويل الجامعة والمؤسسات البحثية العالية، خاصة في ظل تزايد عدد الطلبة والإقبال الكبير على التعليم الجامعي.

ولتحقيق تعليم جامعي عالي الجودة وجب تجديد الهياكل بمختلف أشكالها سواء ما تعلق بالتجهيزات والوسائل التربوية أوما تعلق بالهيئة التدريسية المؤهلة.

إن التغيرات الجوهرية والعميقة في تركيبة السكان وجدلية شيخوخة المجتمع (يرى مكتب الإحصاء الأمريكي US census bureau أنه إلى غاية ٢٠٥٠ سيكون هناك عجز وشيخوخة فائقة في بعض دول منظمة OCDE منها إسبانيا والبرتغال وبعض الدول الأخرى كبولونيا بلغاريا وجمهورية التشيك وقد يتجاوز أغلبية السكان ٦٥ سنة) ونُقص الإنجاب يستوجب استراتيجيات جديدة في التعامل مع الظاهرة وما يصاحبها من مستجدات خاصة الإرتفاع الكبير في

النموالسكاني في إفريقيا وباكستان والهند وغيرها من الدول.

وتفرض هذه التحديات ضرورة البحث عن سياسات جديدة لتمويل الجامعات والوقوف أمام المنافسة العالمية. .

وقد اتخذت بعض الدول إجراءات تقشفية منها وضع آليات جديدة ومعايير حديثة لتمويل المؤسسات العمومية كإعطاء الأولوية مثلا للجامعات ذات النتائج الباهرة والنوعية في حقل البحث العلمي والإستثمار أوتلك التي تحقق أعلى نسب النجاح، فإنجلترا، الدانمارك، جنوب إفريقيا، والنرويج كلها دول تمنح تمويلاً يتماشى مع نتائج الطلبة ضمن ما يسمى ب "مشروع النجاعة".

يُعَدِّدُ الباحث ثلاثة سيناريوهات مستقبلية لتمويل الجامعة والبحث العلمي:

الأول هو المشروع التقليدي المرتكز على العرض ويعتمد الوسائل التقليدية في التمويل خاصة من السلطات العمومية التي تسعى لإتاحة الفرص للجميع وتدعوإلى العدالة الاجتماعية وتمكين الجميع من الدراسات الجامعية.

الثاني ويتمثل في النظام التقليدي المعتمد على الدولة ولكنه استفاد من الإصلاحات العامة والتحولات الجديدة في حقل التعليم العالي بظهور المؤسسات الخاصة، فيحاول الجمع بين القديم والحديث.

النمط الثالث هو السيناريو المرتكز على الطلب "فهو ينظر إلى سوق العمل ومتطلباتها، ويسعى لإرضاء الطلبة أكثر من المؤسسة استعدادا للمساهمة في الإنتاجية والنجاعة". ولهذا تنوعت أساليب تمويل الطلبة، ومن هذه التشجعيات مايلي:

١. تقديم منح ومساعدات للطلبة غير قابلة للتعويض.
٢. تقديم قروض لتمويل المشاريع والدراسات الجامعية.
٣. اقتراح عقود والتزامات مع الشركات الخاصة لتمويل الدراسات الجامعية.
٤. تقديم صكوك للتعليم، مُوَزّعة على فترات الدراسة وهي آلية معتمدة في ستِّ دول هي: بلغاريا، الشيلي، المجر، كازاخستان، جورجيا، الولايات المتحدة.
٥. نموذج حسابات الإدخار، نمط يعتمد على سندات مستقبلية لتمويل مشاريع متعلقة بالدراسات التقنية والمهنية وتتبنّاها تسعٌ دول هي: بلجيكا – كندا- ماليزيا – هولندا – سنغافورة – اسبانيا- السويد – المملكة المتحدة – الولايات المتحدة الأمريكية.
٦. يقترح الباحث في خلاصة دراسته مايلي:
٧. ضرورة إعادة هيكلة الجامعة من الناحية المالية لتتماشى وتتأقلم مع المتغيرات والتحولات العالمية.
٨. إعادة تشكيل الفضاء الجامعي وفق معايير سوق العمل والثورة التكنولوجية والمعلوماتية وقيم ضمان الجودة.
٩. تنويع وسائل التمويل وضرورة التخلص من البرامج التقليدية في التمويل التي تُعيق الإنتاجية والروح التنافسية.
١٠. تشجيع المشاريع البحثية وذلك بالشراكة الفعالة بين القطاعين العمومي والخاص. ومن أمثلة ذلك تشجيع مشاريع الطالب/المنتج أوالطالب المشروع الذي سيستجيب مستقبلاً لسوق العمل والإنتاجية.وبهذا يضمن الطالب تكويناً ومنصب عمل، ومن ذلك المشروع الذي تقدم به أحد الطلبة إلى بنك خاص في أمريكا (أنا اسمي رون ستين Ron Steen أبيع ٢% من دخلي المستقبلي مقابل أن التحق بكلية علمية) (OCDE, 2011).

يذهب الخبير الدولي في البحث عن ضمان الجودة في التعليم العالي لويس ريتشارد LEWIS RICHARD (كاتب وخبير في ضمان الجودة، تولّى منصب مدير الشبكة العالمية لوكالات تقويم النوعية في التعليم العالي INQAAHE من ٢٠٠٣ الى ٢٠٠٧) في بحثه الموسوم ب "مستقبل ضمان الجودة في النظام العالمي للتعليم العالي"

إلى العودة إلى الإشكالية الإبيستيمولوجية لمصطلح الجودة وتاريخه، ليعود بذلك إلى الأصول والجذور والإرهاصات الأولية لنشأة مصطلح الجودة الذي يرجعه إلى سنة ١٨٣٢ تاريخ تأسيس جامعة دورهام DURHAM الإنجليزية (جامعة دورهام ثالث أقدم جامعة في المملكة المتحدة، اشتهرت بالدراسات التيولوجية – الدينية – حيث وافق البرلمان الإنجليزي على إنشائها بمرسوم مؤرخ في ٤ جويلية ١٨٣٢ أما ميثاقها فتمّت المصادقة عليه في ١ جوان ١٨٣٧ من طرف غييوم الرابع GUILLAUME IV) وهي ثالث جامعة في المملكة المتحدة بعد أكسفورد وكامبريدج، ومع نشأتها بدأت عمليات المقارنة حول نجاعة التدريس الجامعي والتفضيل بين الجامعات من حيث التكوين ونوعية المكوِّنين وموثوقية الأبحاث العلمية. أمّا نظام الجودة العالي فتسهر على تطويره ووضع مقاييسه العالمية منظمات أكاديمية ذات صيت دولي منها، شبكة inqaahe (International (INQAAHE Network For Quality Assurance Agencies In Higher Education) التي تسعى إلى اعتماد ووضع نموذج موحّد لقياس الجودة في التعليم العالي وهي:

الشبكة الدولية لوكالات ضمان الجودة في التعليم العالي تأسست سنة ١٩٩١ وكانت تضمّ ثمانية أعضاء، ليتجاوز عدد أعضائها اليوم ٢٥٠ عضواً من مختلف دول العالم. وتهتمّ الشبكة بتطوير أنظمة الجودة في التعليم العالي والمهني والتعليم الافتراضي وتسعى من خلال الندوات والمؤتمرات إلى وضع آليات موحّدة لإدارة الجودة والتقويم. تعقد الشبكة مؤتمرات دولية سنوية بالإضافة إلى نشاطاتها العلمية المتمثلة في الإصدارات الأكاديمية من مجلات وكتب ودراسات ميدانية، ومن أهم مبادئها:

١. ترقية وتشجيع البحوث والممارسات الرائدة لتحسين أنظمة الجودة في التعليم العالي.
٢. تسهيل البحث في ممارسة إدارة الجودة والكفاءة في مجال التعليم العالي.
٣. تقديم الدعم والخبرة للدول الراغبة في إنشاء وكالات لضمان الجودة.
٤. تسهيل التواصل بين الهيئات المعتمدة في تطبيق ضمان الجودة.
٥. مساعدة الأعضاء على تحديد وتوحيد معايير الجودة.
٦. تطوير أساليب ضمان الجودة للمؤسسات التعليم العالي الإفتراضية وتشجيع تبادل المعارف والبحوث مع مختلف الوكالات.
٧. السعي لتسهيل الإعتراف الدولي بالشهادات والمؤهلات.
٨. تسهيل آليات انتقال الطلبة بين الدول مع دعم وتطوير نظام الائتمان " les crédits".
٩. نقد وتحليل وتقييم الدراسات والبحوث في حقل ضمان الجودة.
١٠. مساعدة دعم إجراءات ضمان الجودة في الجامعات ومؤسسات التعليم العالي.

ولترقية وضمان مستقبل الجودة، يرى الباحث وجوب اتخاذ مبادرات سياسية جريئة تشجّع على الإستثمار العلمي المؤسس على رؤى استشرافية بعيدة المدى في الهيكلة والبرامج وآليات التكوين ونوعية الهيئة التدريسية. مع إعادة بناء التوازن بين تقييم البرامج وتقييم أداء المؤسسات التعليمية. والبحث العميق في أهمِّ المعارف التي تقدم للطلبة وبمعنى آخر ما هي مضامين البرامج التعليمية؟ التي يشترط فيها الجدة والحداثة ومواكبة العصر ومتطلبات سوق العمل. ولتفادي التباين والتناقض يدعوالباحث إلى الالتزام بميثاق دبلن "descriptifs dedublin" الرامي لتوحيد الأطوار التعليمية رغبة في تحقيق نموذج موحد للشهادات العلمية في أوروبا والعالم.

يدعو الباحث في نهاية دراسته إلى أن جميع الشبكات في العالم تسعى إلى انجاز إستراتيجية لتنمية وتطوير التعليم العالي من خلال إعادة النظر في شبكات التقييم والتقويم. وهيكلة

المؤسسات في البناءات والبرامج وكوادر التكوين.

مجمل القول وصفوته حول هذه الدراسة في جزئها الثاني المخصص للعولمة وآثارها على التعليم العالي، تأتي ملخصة على النحوالتالي:

- تأقلم جميع أنظمة التعليم العالي الأوروبية وتكيُّفها مع تحديات العولمة وإفرازاتها المعرفية والإنتاجية.
- انفتاح منظومة التعليم العالي الأوروبية على ثقافة" الآخر" وخروجها من الحدود الإقليمية للإقامة عند "الآخر" استثمارا وتعليما وبحثا.
- بداية تحول التعليم العالي إلى بضاعة تسلم فيها شهادة ضمان للجودة.
- تقلص نسبة الإنفاق على التعليم العالي من قبل الدول وفتح المجال أمام المستثمرين الخواص.
- بفضل الإمدادات المالية للاستثمار، تم تجديد الوسائل التعليمية من هياكل وبرامج واستراتيجيات وتشجيع البحوث العلمية وتقديم الحوافز المادية للأساتذة والباحثين.
- تشجيع الهجرة المؤهلة من الدول المتخلفة، مع تحسين ظروف العمل والبحث للكوادر الأوروبية مما سهل عملية الهجرة الداخلية.
- وجوب البحث عن آليات جديدة لتمويل الجامعات والبحوث العلمية.
- وطرح الكتاب إشكالات معرفية واجتماعية نتيجة للعولمة في التعليم العالي منها:
- ظهور اللاتكافؤ الاجتماعي والطبقية في التعليم العالي.
- ارتفاع تكاليف التعليم الجامعي في المؤسسات الخاصة.
- ظهور نزعات وطنية ضيقة النظرة وعنصرية في أحيان أخرى، تتعصب للغة والدين والقومية مما أعاق حركة انتقال الطلبة.بالإضافة إلى دعوات التحذير من مخاطر عولمة التعليم والثقافة على الهوية والشخصية الوطنية.

نتائج الدراسة

أ- في مجال الديموغرافيا:

١. تدعوالدراسة مجتمع منظمة (OCDE) إلى ضرورة تشبيب المؤطرين وإتباع سياسات جديدة للتقليل من شيخوخة المجتمع وذلك بتشجيع الإنجاب.

٢. ضرورة إتباع مناهج واستراتيجيات جديدة للاستفادة من أبناء المهاجرين المولودين بالدول الفرنسية، مع محاولة تشجيعهم على التكيف مع الثقافة الفرنسية، تفاديا للاضطرابات الاجتماعية التي كثيرا ما تصاحب شعورهم بالتهميش والاغتراب.

٣. تقليص الفجوة بين الجنسين في التعليم العالي، ومحاربة النمطية التي تذكر وتؤنث التخصصات دون العودة إلى المعطيات والمؤشرات العلمية والاجتماعية.

٤. إتباع النموذج الأمريكي في سياسة المواطنة التي جعلت من الفئات المهاجرة، أدوات للوطنية والإنتاجية، بفضل سياسات العدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان والاستثمار في التنمية البشرية واحترام الخصوصيات الثقافية والعقائدية.

٥. تكييف هياكل التعليم العالي ومناهجه بما يتماشى مع أصحاب الإعاقات وذوي الاحتياجات الخاصة ومحاربة كل مظاهر التمييز والإقصاء والتهميش.

ب- في مجال العولمة:

١. فتح وإنشاء مراكز البحوث والدراسات والجامعات في كل دول العالم وتدعيم

الشراكة في مجال البحث العلمي والتعليم العالي، وتطوير مصطلح التعليم العالي العالمي الذي يتجاوز حدود الدول الإقليمية.

٢. إتباع سياسات تعليمية جديدة لمواجهة النسب المرتفعة للخريجين من الجامعات الهندية والصينية في محاولة للتقليل من تصدير إطاراتهم وإغراق سوق العمل بكوادرهم مما يؤدي إلى خلق اختلالات في سوق العمل وما يترتب عن ذلك أيضا من تهديد للهويات الوطنية والخصوصيات الثقافية.

٣. تشجيع المؤسسات الجامعية العمومية بتوفير التجهيزات والمناهج لتكون أكثر تنافسية مع الجامعات الخاصة، فروح اقتصاد السوق المنافسة وغيابها يؤدي إلى الأحادية التي تنعكس سلبا على المردود التعليمي والبحثي.

٤. ضرورة البحث عن آليات جديدة لتمويل مشاريع الطلبة البحثية وتكوينهم الجامعي بما يتماشى مع متطلبات سوق العمل.

٥. السعي إلى خلق مجتمعات المعرفة التي تستفيد من الخبرات العلمية العالمية، باستعمال تقنيات الإعلام والإتصال المعاصرة.

٦. توسيع آفاق التعليم العالي العالمي ومساعدة الطبقات المحرومة والمنحدرة من فئات اجتماعية فقيرة للوصول إلى تكوين جامعي يؤهلها لدخول سوق العمل.

٧. من رهانات العولمة تأهيل الطواقم التدريسية، وتزويدها بكل الوسائل المعاصرة لاكتساب المعرفة وتجديدها. مما يتناسب وتحديات عصر المعلوماتية والتدفق المعرفي.

٨. إقامة دورات تكوينية دائمة للمؤطرين قصد تمكينهم من تجديد المعارف والاحتكاك بالخبرات العالمية. مع إمكانية فتح قنوات جديدة للتعليم العالي، منها تبادل الدروس، والمنشورات العلمية، وذلك بتحديث أنظمة البيبليوغرافيات الجامعية.

٩. الدعوة إلى الانفتاح على ثقافة ''الآخر'' في إطار المثاقفة الندية التي تحترم ''الآخر'' وثقافته، دون إقصاء أوتهميش. لان إنتاج المعرفة يفترض أن تساهم فيه جميع الأمم، تجنبا للاستهلاك السلبي الذي يؤدي إلى استنساخ ''الآخر'' والذوبان فيه.

المراجع

OCDE, (2008). *L'enseignement supérieur à l'horizon 2030*, volume 1, Démographie, Editions OCDE, Paris, 118-242.

OCDE, 2011, *L'enseignement supérieur à l'horizon 2030*, volume 2 mondialisation, Editions OCDE, Paris, 3-43-132-137-147-176-188-206-205-246-274-370-380.

Banque M. (2003). *Construire les sociétés des savoir; nouveaux défis pour l'enseignement supérieur*, les presses de l'université de Laval, CANADA, p,37.

Charlier, J. É., Croche S. et LECLERCQ B. (2012). *Contrôler la qualité dans l'enseignement supérieur, Edition académia, éducation enseignement*, Paris,p, 224.

Darbellay F. & Paulsen T. (2011). *Au miroir des disciplines: réflexions sur les pratiques d'enseignement et de recherches –inter- et transdisciplinaires*, Peter Lang SA, Berne, p,97.

globalisation, quels enjeux pour les universités? *Actes du colloque de Laval,18* au 21 septembre 2002.

OCDE, (1999). *Les établissements de l'enseignement supérieur face aux besoins régionaux,* édition OCDE, Paris.

OCDE, (2007) *L'enseignement supérieur et régions concurrence mondiale engagement local,* édition OCDE, Paris.

OCDE, (2004). L'*enseignement supérieur, internationalisation et commerce,* édition OCDE, Paris.

OCDE, (2005). *Le cyberformation dans l'enseignement supérieur état des lieux, édition* OCDE, Paris.

Perellon, F. (2003). *La qualité dans l'enseignement supérieur, presses polytechnique et l'universitaires romandes*, Lausanne, Suisse.

Granier C. (2009). *La démarche qualité dans la recherche publique et l'enseignement supérieur,* Edition QUAC, Paris, p, 384.

Hélène B. (2012). *Garantie de la qualité dans l'enseignement supérieur: sélection de documents en langue française*, centre de ressources et d'ingénierie documentaires, paris.

OCDE, (2004). *Qualité et reconnaissance des diplômes de l'enseignement supérieure , un défi international*, édition de l'OCDE, Paris.

OCDE, (2008). *l'enseignement supérieur transnational un levier pour le développement,* édition OCDE, Paris.